الريع البترولي كمدخل للفساد الإقتصادي في الدول الريعية

Oil rents as a gateway to economic corruption in rentier states

حسين بشيم*

مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر

h.bechim@univ-boumerdes.dz

عبد الكريم خليفي

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر

a.khelifi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/25 تاريخ القبول للنشر: .2025/09/25 تاريخ النشر:2025/12/20

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة موضوع بحثي يتعلق بكيفية اعتبار استراتيجية الإستقطاب الزبوني كمدخل للفساد في الدول الريعية مع دراسة حالة بعض الدول الريعية؛ وبالتالي فمن خلال هذه الدراسة نسعى إلى معرفة الإستراتيجيات التي تستخدمها الأنظمة السياسية في هذه الدول للاستمرار في إدارة اقتصاد الدولة، التي من بينها استراتيجية الإستقطاب الزبوني لمختلف التنظيمات والشخصيات البارزة ورجال المال والأعمال من أجل كسب ولاءهم لتلك الأنظمة، مقابل استفادتهم من الريع البترولي ومختلف المشاريع التنموية القائمة، وفي الأخير نسعى إلى تحليل إستراتيجية الإستقطاب الزبوني التي يتم تبنيها من طرف بعض النافذين في السلطات السياسية للاستمرار في نفس النهج السياسي والاقتصادي، وكيف تتحول هذه الممارسات مع مرور الوقت كمدخل للفساد؛ خاصة الفساد المالي والإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الريع البترولي؛ الدولة الريعية؛ الاستقطاب الزبوني؛ الفساد؛ اقتصاد الدولة.

تصنيفات JEL: Q35، Q33، O17، O55.

Abstract:

This study investigates how clientelist co-optation strategies in rentier states facilitate corruption, using Algeria (one of rentier states) as a study case, This study aims to shed light on the political strategies utilized by rentier states to maintain their grip on power, including a clientelist co-optation strategy employed to lure various organizations, influential figures, financiers, and entrepreneurs into supporting these regimes in return for gainful access to oil rentier and development projects. Lastly, we intend to analyze how the clientelist co-optation strategy has been employed by political authority in Algeria to retain their hold on power and how it has been corrupted over time, particularly in economic and financial terms.

Keywords: Oil Rent; Rentier States; Clientelist Co-optation; Corruption; State economy.

Jel Classification Codes : Q35, O33, O17, O55.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يَعُود الاهتمام بدراسة الريع البترولي في بداية الخمسينات من القرن الماضي، مع بدء اكتشاف حقول النفط الكبيرة في مناطق عديدة من دول العالم على غرار دول الشرق الأوسط، كما أن هذا الاهتمام بموضوع الريع البترولي جاء كنتيجة للأثر الكبير التي أحدثها النفط والغاز على جانب الإقتصاد وكذا السياسة العالمية، كما تزايد الاهتمام بشكل كبير بدراسة موضوع الريع البترولي من طرف مختلف الباحثين في بداية السبعينات، وبالتحديد بعد أزمة النفط سنة 1973 نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن أزمة 1973 فقد أبرزت تأثير الريع البترولي على الإقتصاد العالمي خاصة على الدول المستوردة له.

من جهة أخرى؛ فقد شكلت تلك التأثيرات التي افرزتها أزمة النفط سنة 1973 بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمختلف العلماء والاقتصاديون للاهتمام بفهم فكرة كيف يؤثر مورد الريع البترولي على الاقتصاد العالمي، وفي هذه الفترة بدأ العديد من الباحثين في طرح مفاهيم جديدة على غرار الدول الريعية، الاقتصاد الريعي، أطروحة لعنة الموارد...الخ، حيث تبين من خلال هذه الدراسات أن الريع البترولي له أثار سلبية على الجانب الإقتصادي السياسي والإجتماعي، التي من بينها تأثيره على طبيعة الأنظمة السياسية في الدول الريعية التي تعتمد على مورد الريع البترولي كمصدر رئيسي ووحيد في نشاطها الإقتصادي، أي معرفة مدى تأثر أنظمتها السياسية ببنيتها الإقتصادية الريعية القائمة على مورد الريع البترولي.

وبالتالي فإن الريع البترولي في الدول الريعية يتحول إلى أداة تستخدم خارج سياقها التنموي، بسبب توظيفه من طرف الأنظمة السياسية في الدول الريعية لتعزيز هيمنتها بما يضمن لها البقاء في السلطة لفترة زمنية طويلة، بواسطة اعتماد النظام الحاكم على توزيع مداخيل الريع البترولي بدل من بناء اقتصاد قوي ومتنوع قائم على الإنتاج يدفع إلى تحقيق التنمية، في هذا السياق تظهر استراتيجية الاستقطاب الزبوني كآلية تستخدمها الأنظمة السياسية في الدول الريعية لتعزيز سلطتها الإستبدادية للاستمرار في الحكم، عن طريق انتهاجها مجموعة من الممارسات السلبية، كبناء شبكات من العلاقات الزبونية، تقوم من خلالها بشراء الولاءات السياسية والإجتماعية من أجل تحييد المجتمع إلى عدم المطالبة بحقوقه السياسية لعرقلة عملية الإنتقال الديمقراطي، وهذا ما يسمح ببروز مجموعة من الظواهر السلبية كالفساد بأنواعه المختلفة خاصة المالي والإقتصادي، وبالتالي فإن توظيف الريع البترولي في الاستقطاب الزبوني من طرف الأنظمة السياسية في الدول الريعية ذات الاقتصاد الريعي القائم على مورد الريع بدل الإنتاج له أثار سلبية على الفساد في الدول النفطية.

وتعتبر الجزائر كباقي دول الشرق الأوسط تعتبر نموذجًا لدولة ريعية، إذ تعتمد بشكل كبير في اقتصاها الوطني على الموارد المالية المتأتية من ايرادات قطاع المحروقات، باعتباره يشكل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي GDP وأكثر من 90% من إجمالي الصادرات الوطنية، كما أن هذه الايرادات الريعية في الجزائر تعتبر كمصدر رئيسي لعائدات الخزينة العمومية، خاصة في ظل إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، ونظراً للمداخيل الكبيرة المتأتية من مورد الريع البترولي جعل من النظام السياسي في الجزائر خاصة مع بداية الألفية الثالثة في ظل وصول نخبة سياسية جديدة للحكم سنة 1999 التي قامت بتوظيفه في العديد من المجالات، التي من بينها استخدامه في عملية الاستقطاب الزبوني لمختلف الفئات الموجودة داخل المجتمع من أجل إعطاء فرصة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين لإعطاء نفس اقتصادي وطني، غير ان بعض القائمين على شؤون إدارة الدولة حاولوا شراء الولاء السياسي والإجتماعي خاصة استقطاب فئة رجال المال والأعمال والمقاولين، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إنتشار الفساد المالي والإقتصادي في الجزائر ما أدى الى تحريك العديد من الدعاوى العمومية لمحاربة الفساد تطبيقا للنصوص

القانونية والتنظيم المعمول به في الدولة، واعتبر الاستقطاب الزبوني كأحد مداخل للفساد المالي والإقتصادي التي كشفته الاحكام خلال المحاكمات التي جرت، وهذا ما تسعى هذه الدراسة الإجابة علي من خلال تحليل جملة من المعطيات الاقتصادية والقضائية.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى يمكن اعتبار استراتيجية الاستقطاب الزبوني كمدخل للفساد المالي والإقتصادي في الدول الريعية؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- **ما هو مفهوم الريع البترولي والفساد؟**
- **ماهية العلاقة الموجودة بين متغير الريع البترولي والفساد في الدول الريعية؟**
- **كيف أثر الاستقطاب الزبوني على الفساد المالي والاقتصادي في الجزائر؟**

فرضية الدراسة: كلما قامت النخبة الحاكمة في الجزائر بتوظيف مورد الريع التبرولي في توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني لفئة رجال المال والأعمال، كلما أدى ذلك إلى زيادة إنتشار الفساد المالي والاقتصادي في الدول الريعية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معالجته وتحليل ما يلي

- التعرف على الإطار المعرفي لمتغيرات الدراسة؛ مع ابراز طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.
- معرفة كيفية تأثير الريع البترولي على الفساد في الدول الريعية التي تعتمد على مورد الريع النفطي كمصدر وحيد في نشاطها اقتصادها.
- تحليل كيفية استخدام السلطة السياسية في الجزائر خلال فترة الألفية الثالثة الموارد المالية المتأتية من الريع البترولي وتوظيفها كآلية لتنفيذ استراتيجية الاستقطاب الزبوني لفئة رجال المال والأعمال، التي كانت تهدف من وراءها تحقيق الاستمرارية في الحكم لفترة طويلة.
- تفسير كيفية تحول استراتيجية الاستقطاب الزبوني كمدخل للفساد المالي والإقتصادي في الجزائر

منهج الدراسة: سوف يتم معالجة هذه الدراسة والإجابة على اشكاليتها الرئيسية، من خلال تبني مقاربة الإقتصاد السياسي باعتبارها من أقدم المقاربات المستخدمة في تحليل النظم السياسية، التي تقوم على افتراض كيفية تأثير العوامل الإقتصادية على الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية، بمعنى أخر أي معرفة كيفية تأثير المتغير الإقتصادي المستقل على المتغير السياسي التابع.

2. مفهوم الريع البترولي والفساد والعلاقة الموجودة بينهما:

2. 1. ماهية الريع البترولي:

يُعتبر مفهوم الريع من بين المفاهيم الإقتصادية؛ التي تعود جذوره التاريخية إلى المرحلة الكلاسيكية التي اختلف حولها المفكرين في تقديم مفهوم شامل، وهذا راجع لاعتبار أن الريع عنصرًا غير منتجًا للثروة، وأنه لا يدخل في الدورة الإنتاجية، نظرًا لمخالفته للقواعد الصحيحة للعملية الاقتصادية، وبالتالي فإن مفهوم الريع في المرحلة الكلاسيكية جاء يُشير إلى ذلك الدخل الإضافي المتأتي باستمرار وبشكل منتظم عن رأس المال أو الأرض أو الأملاك والعقارات، الذي يكون غير مرتبط بأي جهد إنتاجي أو دورة إنتاجية تذكر، أو بعبارة أخرى يقصد بالريع على أنه ذلك الدخل غير مرتبط بعمل صاحبه (الكيالي و أخرون، 2011، صفحة 914)

من جهة أخرى، كما أن للريع مصادر متعدد ومتنوعة حسب المفكر زياد حافظ الذي قام بتقسيمها إلى مصادر داخلية وخارجية، حيث تتمثل المصادر الخارجية للريع في الموارد الطبيعية كالنفط والغاز أو معدنية كالفوسفات مثلاً، أو بعض الممرات الإستراتيجية مثل قناة السويس بمصر أو التحويلات المالية من العاملين المغتربين الموجودين في الخارج كالأردن ..إلخ، أما بالنسبة للمصدر الأخر للريع المتعلق بالمصادر الداخلية حسب المفكر زياد حافظ يتمثل في سيادة الدولة على بعض النشاطات والمرافق الإقتصادية التي تأتي بالريع مثل سيادة التاجر على شبكات التوزيع كالاحتكار والنقل ما ينتج عنه زيادة الطلب أو مثل تجارة النفوذ التي تستخدمها السلطة السياسية الحاكمة، بحيث توزع الثروة وفقاً للولاء ومدى القرب منها...الخ (حافظ ز.، 2011، الصفحات 137- 139)

وتأسيسًا على ما تم ذكره؛ يمكن القول أن مفهوم الريع فقد شهد تحولاً كبيرًا فقد كان يشير في المرحلة الكلاسيكية إلى الدخل غير مرتبط بأي جهد إنتاجي والمتأتي من الرأس المال أو الأرض أو الأملاك والعقارات، لكن مع مرور الوقت فقد أصبح ينظر إلى الريع المطبق في اقتصاديات الشرق الأوسط وبعض دول شمال أفريقيا المتأتي من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، وبالتالي فإن الريع البترولي يُقصد به مجموع العائدات المالية المتأتية جراء تصدير تلك السلعة النفطية بعد استرجاع تكلفة الاستخراج أي استرداد تكلفة الإستثمار والتشغيل، بعبارة أخرى يُقصد بمفهوم الريع البترولي على أنه الفائض الذي ينشأ من إجمالي عائداته المالية بعد استرداد تكاليف الإستثمار والتشغيل مع هامش ربح المستثمرين الذي تدفعه الشركات النفطية بشكل منتظم إلى الدول المنتجة له التي تعرف بالدولة الريعية (Jacques-Ikama, 2013, p. 03.04)

2.2 . تعريف الدولة الريعية:

إن بداية ظهور مصطلح الدولة الريعية خلال فترة السبعينات؛ وهذا بفضل الاسهام الكبير الذي قدمه المفكر الإيراني حسين مهداوي H.Mahdavy في كتابه المعنون بـ: أنماط ومشاكل التنمية الإقتصادية في الدولة الريعية دراسة لحالة إيران، باعتباره أول من قام بربط مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية، وبالتالي فإن تعريف الدولة الريعية حسب المفكر الإيراني حسين مهداوي يُشير إلى تلك البلدان التي تتلقى وبشكل منتظم مبالغ مالية كبيرة من الريوع الإقتصادية الخارجية، التي يدفعها الأفراد أو الشركات أو الحكومات الأجنبية إلى البلد المعني، كما أكد حسين مهداوي كذلك على أن المصادر الخارجية للريع متعددة ومتنوعة، حيث قام بإعطاء بعض الأمثلة عن الريع الخارجي وذكر بعض الأمثلة على غرار تكاليف مرور السفن على قناة السويس أو تلك التكاليف المدفوعة على سبيل المثال إلى بلدان الشرق الأوسط، التي تسمح بمرور عبر أرضها الأنابيب الناقلة للنفط، بالاضافة إلى عائدات الصادرات النفطية، كما تطرق المفكر حسين مهداوي كذلك في دراسته وأكد على أن الدول الريعية ليست بالضرورة تكون مرتبطة بالريع النفطي، وقام بتقديم مثال على اسبانيا خلال القرن 16 باعتبارها مثالاً تاريخياً لدولة ريعية في ذلك الوقت، لأنها اعتمدت في مداخيلها على الذهب والفضة التي كانت تتحصل عليهما من مستعمراتها من القارة الأمريكية (Mahdavy, 1970, pp. 428-432)

وتأسيسًا على ما سبق؛ فمن بين الأمثلة على نماذج لدول ريعية تعتمد على الريع النفطي نجد دول الشرق الأوسط وبعض دول شمال أفريقيا، على غرار الجزائر وليبيا اللذين يعتمدان على النفط والغاز كمصدر أساسي للحصول على الموارد المالية (علي، 2018، صفحة 62)

3.2. مفهوم الإقتصاد الريعي:

يُشير مفهوم اقتصاد الريع النفطي حسب الباحث العراقي صابري زاير السعدي على أنه ذلك الإقتصاد القائم على الريع الإقتصادي المتأتي من إنتاج النفط والغاز ؛ التي تكون ملكيته للدولة بصفة كلية، كما تتلخص درجة اعتماد الإقتصاد الوطني على هذا الريع؛ بدرجة مساهمة القطاع النفطي بنسبة أكبر من اجمالي إسهامات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي GDP على غرار قطاع الصناعة والفلاحة...الخ؛ كما أن الإيرادات النفطية أو الموارد المالية المتأتية من الريع النفطي هي التي تقوم بتمويل النسبة الكبيرة من برامج الإستثمار العمومي الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي، وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري للميزانية السنوية الاعتيادية، كما أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة أكبر من 50% من إجمالي الصادرات الكلية، أما من جهة أخري يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أي القطاعات الريعية القائمة على الريع النفطي ما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي GDP لدولة ما عندها ينظر إلى الإقتصاد بوصفه اقتصاد قائم على الريع النفطي، أي اقتصاد ريعي نفطي (ياسر، 2013، صفحة 05.04)

4.2. تعريف الفساد و أنواعه:

جاءت كلمة الفساد من الناحية اللغوية من الفعل فَسَدَ فَسادًا وفُسودًا، أي ضد الصُلح، والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء بمعني تلفه وعدم صلاحيته، والفساد بمعنى أخذُ المَالِ ظُلمًا، كما ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم في أكثر من موضع، التي جاءت تشير أغلبها إلى إحداث الخلل والإضطراب والحاق الضرر، وهذا في محكم تنزيله بعد بسم الله الرحمان الرحيم ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾ سورة الروم الآية ﴿٤١﴾ ﴿وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا﴾ سورة المائدة الآية ﴿٣٣﴾ وبالتالي فإن مدلول الفساد في القرآن الكريم فقد جاء لدلالة على الانحراف عن الطريق الصحيح وعدم الاعتدال والاستقامة والخروج عن الصلاح (عبدالمجيد، 2013، صفحة 21)

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت واختلفت الآراء في تحديد مفهوم دقيق وشامل للفساد؛ وهذا راجع لاختلف نظرة الباحثين والمفكرين للظاهرة الفساد، فهناك من يتطرق للفساد من نظرة سياسية، اقتصادية، مالية أو إدارية، وبالتالي فإن مقاربة الباحث في تناول ظاهرة الفساد هي التي تحدد لنا مفهوم الفساد انطلاقًا من نوعه بشكل دقيق (الفوزان، 2012، صفحة 17)، وعليه يمكن التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالفساد حسب نوعه كما يلي:

- **الفساد المالي والإقتصادي:** يشير الفساد المالي إلى ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في تبذير المال العام، كما أنه يتخذ عدة أشكل مثل أعمال السمسرة في مختلف المشاريع التنموية، كما أن المقصود بالسمسرة هو أعمال الوساطة للحصول على منفعة بمقابل مالي، كما يتخذ الفساد المالي شكل أخر مثل سرقة المال العام عن طريق تضخيم فواتير الإنفاق العمومي لصالح فئة معينة...الخ، كما أن الفساد الإقتصادي ينتج عندما يتفاعل المال مع الفساد في الجانب الإقتصادي هذا ما يسميه الاقتصاديون بالفساد الإقتصادي الذي بدأ الاهتمام به مؤخرًا مع موضوع التنمية بشكل عام (الشمري، 2011، الصفحات 29-31)
- **الفساد السياسي:** يمكن تعريفه على أنه المصالح المتبادلة بين النخب السياسية، وبالتالي فمن خلال هذا التعريف فقد تم ربط مفهوم الفساد السياسي بما تقوم به النخب الحاكمة وما يجمعها من مصالح مشتركة فيما بينها، أو بعبارة أخري يقصد بالفساد السياسي على أنه اساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب شخصية وذاتية بهدف الحفاظ أو تعزيز الموقع في السلطة. الخ (حورية، 2014، صفحة 205.204)

- **الفساد الإداري:** يقصد به على أنه استغلال الموظف لوظيفته العامة واستعمالها لتحقيق مصلحة شخصية، ويحدث الفساد الإداري عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عمومية، كما يمكن للفساد الإداري أن يحدث عن طريق استغلال الموظف لوظيفته العامة دون اللجوء إلى الرشوة، ويكون ذلك بتعين أقاربه وفقًا لمنطق النسب والمحسوبية أو من خلال سرقة أموال الدولة بطريقة مباشرة...الخ (اسماعيل، 2014، صفحة 16)

5.2. علاقة الريع البترولي بالفساد في الدول الريعية:

تتجسد علاقة الريع البترولي بالفساد في الدول الريعية القائمة على مورد الريع النفطي بدل الإنتاج، تحت مسمى الاستقطاب الزبوني، وبالتالي فقد استخدم مصطلح الزبائنية Clientelism في الأنظمة السياسية في الدول الريعية بشكل كبير، باعتبارها أنظمة نيو – بتريمونيالية أي أنها أنظمة غير ديمقراطية التي تقوم باستخدام بعض الممارسات السياسية السلبية، من بينها السعي الدائم في البحث عن الريع البترولي لضمان استمرار النظام السياسي في السلطة لفترة طويلة، وبالتالي فإن البحث الدائم عن الريع يُعد من بين الإستراتيجيات التي تستخدمها الأنظمة السياسية في الدول الريعية لضبط المجتمع والتحكم فيه، لكن هذه الأليات المستخدمة فقد نتج عنها العديد من الظواهر المرضية السلبية كانتشار فكرة الزبونية والولاء للنظام السياسي مقابل الاستفادة من عوائد الريع البترولي وبعض الامتيازات، التي أصبحت مع مرور الوقت تعتبر كمدخل للفساد بأنواعه المختلفة في الدول الريعية (نجيب، 2016، الصفحات 41-82).

وتبعًا لما تم ذكره، فإن الزبائنية في الدول الريعية فقد جاءت لوصف مختلف العلاقات غير الرسمية التي يتم من خلالها تبادل المنافع والامتيازات والخدمات بين أفراد في مسؤوليات غير متكافئة، وبالتالي فإن الممارسات الزبائنية تدخل الفرد بشكل عمودي في الحياة الاجتماعية والسياسية على أساس الإمتثال والطاعة بالاضافة إلى قبول شرعية الوضع القائم، وهذا ما يسمح للأنظمة السياسية في الدول الريعية من المحافظة على استقرارها واستمرارها (الأيوبي، 2010، الصفحات 342-347)

وبالتالي فقد وصفت العلاقات الزبونية حسب بعض المفكرين، على أنها عبارة عن تحالف يكون بشكل عمودي بين أفراد غير متساويين إنطلاقًا من ثلاثة عناصر أساسية هي: غير متساويين من حيث السلطة ومن حيث الموارد المالية ومن حيث مبدأ التكافؤ بين الأطراف أي عدم المساواة بين الأطراف باعتبار أن هذه الميزة هي التي تعطي للعلاقة الطبيعة الزبونية، وعليه فإن كل فرد من بين هؤلاء الأفراد يرى أنه من الضروري اقامة علاقة من أجل تحقيق مصالحه الشخصية، أما في الدول الريعية فقد تكون هذه العلاقة قائمة بين السلطة السياسية ومختلف القوى الموجودة في المجتمع بحيث أن السلطة السياسية تقوم بتوزيع الموارد المالية المتأتية من الريع البترولي لاستقطاب هذه القوى، مقابل كسب ولاءها ودعمها، مما يضمن لهذه السلطة السياسية الاستمرار في الحكم (Leca & Yves , 1983, p. 455.456)

من جهة أخرى؛ يمكن تعريف الزبونية حسب المفكر حافظ عبد الرحيم، على أنها ظاهرة ترتكز على عنصر رئيسي وهو عنصر تبادل المنافع والامتيازات بين طرفين هما المعزب Patron والزليم Client باعتبارهما عنصرين يتحكمان في مصادر ومصالح غير متساوية، يعتبر العنصر الأول مالكاً لها، أما العنصر الثاني يكون طالبًا لها بمقابل منفعة شخصية، وبالتالي فالزليم Client هو ذلك الفرد الذي يقوم بخدمة المعزب Patron من خلال اقامة معه علاقة إنطلاقًا من منفعة متبادلة، وعليه فإن توزيع الأدوار في هذه اللعبة يقوم على عنصر التبادل باعتباره أنه يحقق الربح لأطرافه، كما أنه في إطار هذه العلاقة المتبادلة يبقى

العنصر المعزب Patron الأكثر ربحًا، باعتباره يقوم بتحقيق الشرعية السياسية لسلطته، بما يضمن له الاستمرارية في الحكم (حافظ ع.، 2006، صفحة 16)

وفي نفس السياق؛ فمن بين الأنظمة التي تعتمد على استراتيجية الاستقطاب الزبوني لتحقيق البقاء في السلطة، نجد الأنظمة السياسية في الدول الريعية، التي تقوم بتوزيع الموارد المالية المتأتية من الريع البترولي من أجل الاستقطاب الزبوني لمختلف القوى لغرض تحقيق البقاء في الحكم، مقابل الحصول على ولاءها، لكن هذه الممارسات السلبية جعلت من خاصية الاستقطاب الزبوني كمدخل للفساد بأنواعه المتعددة، وهذا ما أكده العديد من الباحثين على أن ظاهرة الزبونية لها علاقة مباشرة بالفساد، فحسب هؤلاء المفكرين أن الزبونية كتبادل إجتماعي للمنافع والامتيازات فإنها لا تعارض الفساد، لكنها إذا تحولت من شقها الإجتماعي وانتقلت إلى اطار المؤسسات الرسمية، أي أنها دخلت إلى المجال السياسي، وبالتالي تحولها إلى زبونيه سياسية باعتبار أحد أطرافها موجود في السلطة يقوم بتقديم خدماته انطلاقًا من منصبه، هنا يتم تقديم الزبونية على أنها تعبير عن تحول الفساد إلى منظومة حكم (Médard, janvier- Mars 2000, pp. 75-85)

3. تأثير الإستقطاب الزبوني على الفساد في الجزائر:

1.3. استخدام الريع البترولي كآلية في عملية الإستقطاب الزبوني:

قامت السلطة السياسية في الجزائر في ظل وصول قيادة سياسية جديدة للحكم بعد عام 1999، على توظيف الموارد المالية للريع البترولي لتنفيذ استراتيجية الاستقطاب الزبوني من أجل البقاء في السلطة، وبالتالي فإن الوفرة النفطية في تلك الفترة فقد مكنت السلطة من مقايضة الريع مقابل كسب التأييد، وقد تجسد ذلك من خلال توزيع السلطة للريع البترولي على مختلف القوى الموجودة في المجتمع، مقابل التزام النظام الزبائني بتزويد السلطة بقوة التأييد والولاء، وعليه فإن هذه الإستراتيجية القائمة على الريع مقابل الولاء فقد مكنت السلطة في الجزائر من تكريس هيمنتها التامة على المجتمع والسيرة على تشكيلاته المختلفة (جمعي و بولعراس، 2021أ، صفحة 164.163)

وبالتالي فإن تلك الممارسات التي قامت بها السلطة؛ فقد ساهمت بشكل كبير في ظهور شبكات زبونية في المجتمع مقابل تأييدها للسلطة القائمة، حيث أن الريع البترولي فقد مكن السلطة في الجزائر من توفير مناصب الشغل والاعانات المادية والخدمات مثل اعتماد مجانية التعليم والصحة. الخ، وبالتالي فإن اعتماد السلطة على الريع البترولي بعد عام 1999 فقد شكل نقطة توافق في ثلاثة مستويات هما: بالنسبة للسلطة وبالنسبة لمختلف القوى الإجتماعية وبالنسبة للمواطنين، وعليه فإن الريع البترولي في الجزائر حسب تعبير وليام بيرد William Byrd فقد مكن السلطة بعد 1999 من تأسيس منظومة زبائنية كبيرة كانت تعمل تحت غطاء المؤسسات الرسمية للدولة (علي، 2017/2016، صفحة 250.249)

وتبعًا لما سبق ذكره، فإن سعي السلطة السياسية في الجزائر بعد 1999 للاستمرار في الحكم خاصة في ظل الوفرة المالية، فقد أدى ذلك إلى استخدام المنطق الزبائني كآلية في تعاملها مع مختلف القوى والتنظيمات الموجودة في المجتمع، فبالإضافة إلى احتواء التنظيمات التي كانت موجودة في عهد الحزب الواحد على غرار الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة الوطنية للمجاهدين، كذلك فقد سعت السلطة أنذاك إلى جذب الزوايا والأعيان والطرق الدينية المختلفة وانشاء طبقة أوليغارشية متمثلة في رجال المال والأعمال والمقاولين، بالإضافة إلى فتح المجال بتأسيس العديد من الأحزاب والنقابات العمالية والجمعيات من أجل إغراق الساحة السياسية، وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق الاستقطاب حولها خاصة مع اقتراب المواعيد الإنتخابية

من أجل كسب المزيد من التأييد للسلطة، مقابل حصول أصحاب هذه التنظيمات والقوي الاجتماعية على الريع البترولي والعديد من التسهيلات التي تقدمها السلطة لهم (جمعي و بولعراس، 2021أ، صفحة 164)

من جهة أخرى، فمن بين أهم القوى التي تحالفت معها السلطة السياسية بعد عام 1999، نجد الطبقة الأوليغارشية المتمثلة في رجال المال والأعمال والمقاولين، نظرا لدور الكبير الذي يلعبه الشق المالي في التعبئة السياسية وتوفير الدعم للمساندين الجدد للسلطة، وعلى هذا الأساس تظهر العلاقة بين السلطة السياسية والطبقة الأوليغارشية التي قام على أساسُها أصحاب المال بتأييد السلطة السياسية للبقاء في الحكم، مقابل استفادتهم من الريع البترولي والبرامج التنموية الكبرى (ليمام، 2016، صفحة 196.195)، كما تجسدت أيضاً طرق مساندة الطبقة الأوليغارشية للسلطة السياسية في العديد من النقاط التي من بينها، تقديم الدعم المالي للسلطة في ظل الأزمات النفطية من أجل التخفيف من الضغط الإجتماعي أو بواسطة تمويل الحملات الإنتخابية للسلطة، وبالتالي فإن الهدف من وراء مساندة رجال المال السلطة السياسية هو الإستفادة من التسهيلات والامتيازات التي تقدمها لهم للوصول إلى مصدر الريع البترولي (جمعي و بولعراس، 2022ب، صفحة 699)

من ناحية أخرى؛ فمن بين الأمثلة على مساندة تنظيمات رجال المال والأعمال للسلطة السياسية في الجزائر بعد عام 1999 نجد منتدى رؤساء المؤسسات FCF باعتباره أكبر تجمع لرجال المال والأعمال في الجزائر، الذي تأسس عام 2000 ويظم أكثر من 1800مؤسسة اقتصادية كبرى ما يقارب حجم أعمال أكثر من 30 مليار دولار (ليمام، 2016، صفحة 200)، كما أن هذا المنتدى فقد قام بمساندة السلطة السياسية في الجزائر في العديد من المواعد الانتخابية، وبالتالي ما يجمع رجال المال بالسلطة في الجزائر هو التطور الكبير في أعمالهم واستفادتهم من البرامج التنموية القائمة على الريع البترولي (بالهواري، 2015، صفحة 81.80).

2.3. الاستقطاب الزبوني كمدخل للفساد المالي والإقتصادي:

لقد ساهمت استراتيجية السلطة السياسية في الجزائر بعد عام 1999 التي كانت تقوم على توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني للطبقة الأوليغارشية المتمثلة في رجال المال والأعمال والمقاولين، في زيادة نسبة الفساد المالي والإقتصادي في الجزائر، بحيث تحولت تلك الاستراتيجية التي كانت تهدف من ورائها السلطة إلى تثبيت أركان نظامها التسلطي للاستمرار في الحكم، كمدخل للفساد المالي والإقتصادي في الجزائر، وبالتالي فإن الطبقة الأوليغارشية نتيجة دعمها للسلطة، فقد استغلت قربها من السلطة ومراكز صنع القرار في الحصول على العديد من المزايا المادية المتجسدة في الريع البترولي والبرامج التنموية، لذلك فإن أغلب قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر بعد عام 1999 فقد ارتبطت بالعديد من رجال المال والأعمال والمقاولين (جمعي و بولعراس، 2021أ، صفحة 164.163)

وتبعًا لما سبق؛ فإن الطبقة الأوليغارشية في الجزائر ما كان لها كل ذلك النفوذ والضغط التي كانت تمارسه، لولا الدعم والحماية التي كانت توفرها لها السلطة السياسية باعتبارها هي المراقب والمتحكم في الحكومة والإدارة المكلفة بتطبيق القوانين الإقتصادية ومختلف الإجراءات المعمول بها، بالاضافة إلى الجهاز القضائي، وهذا ما تم تأكيده من بعض الباحثين المختصين في تحليل قضايا الفساد، على أن الطبقة الأوليغارشية في الجزائر المتمثلة في رجال المال والأعمال من صنع السلطة السياسية، ومن بين أبرز الأمثلة على قضايا الفساد المالي والإقتصادي في الجزائر بعد عام 1999 نجد قضية مجمع الخليفة، قضية الطريق السيار شرق غرب، قضية مجموعة علي حداد وقضية سوناطراك 3.2.1، بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى، لكن الشيء المميز

في هذه القضايا تورط أشخاص نافذين في السلطة مثل وزير الطاقة شكيب خليل (ليمام، 2016، الصفحات 198-200)، وبالتالي فإن تلك القضايا فقد أثبتت على وجود شبكات زبونية تضامنية بين رجال المال والأعمال ومسؤولين نافذين في السلطة، لذلك أصبح ينظر للفساد على أنه مؤسس في الجزائر (عادل، 2017/2018، صفحة 300)

من ناحية أخرى؛ فمن بين أهم القضايا التي عرفتها الجزائر بعد عام 1999، نجد قضية مجمع أل خليفة المملوك من طرف رجل الأعمال رفيق عبد المؤمن خليفة، الذي قام بتأسيس بنك تجاري بعد موافقة السلطات المالية عليه سمي بـ: بنك الخليفة؛ كما يُعتبر بنك خليفة البنك الخاص الوحيد الذي كان يمنح خاصية القدرة على التعامل مع الأموال التي تودع للحفظ مع فتح حسابات خاصة، كما قدرت قيمة الأصول المصرفية للبنك بـ: 1.5 مليار دولار، مع 1.5 زبون برقم أعمال قدر بـ: 400 مليون دولار في المعاملات، كما أصبح بنك الخليفة الوجهة المفضلة لمختلف المؤسسات العمومية في الجزائر من أجل وضع أموالها فيه، ويرجع ذلك إلى تعليمات رسمية أجبرتها على القيام بذلك وهي نفس الأموال التي استغلها مجمع الخليفة بطرق غير مشروعة في تمويل عدة مشاريع أخرى لـ: رفيق عبد المؤمن خليفة؛ فمن بين المؤسسات التي قامت بوضع أموالها في البنك نجد ديوان التسيير العقاري وصندوق الضمان الإجتماعي وصندوق التقاعد الوطني، مما نتج عن ذلك زيادة احتياطات بنك الخليفة، خاصة بعد قيام تلك المؤسسات العمومية بسحب أموالها من البنوك العامة وايداعها في بنك الخليفة (Halim, April 2012, p. 256.257)

وفي نفس السياق؛ من بين الممارسات المشبوهة التي قام بها بنك الخليفة هو قيامه في ظرف ثلاثة سنوات بتحويل قيمة مالية نحو الخارج قدرت بـ: 689 مليون أورو بطريقة غير شرعية، الذي تم تحويل أغلبها نحو فرنسا، وهذا حسب تقرير صادر عن منظمة متخصصة في مكافحة الفساد تابعة لوزارة المالية الفرنسية، كما كشفت هذه المنظمة أيضًا على أن هناك تحويلات مشبوهة لأكثر من 50 مليون أورو خرجت من البنك نحو فرنسا بطريقة غير قانونية (Mohammed, 6 juin 2011, p. 118)، وقد كلفت قضية مجمع الخليفة الخزينة العمومية بعد تعين خبراء لتقييم حجم الاختلاسات، التي توصلت على أن مجموعة الخليفة غير موجودة بشكل قانوني، لكنها موجودة بشكل مادي، حيث كلفت خزينة الدولة حوالي 100 مليار دينار أي ما يعادل 1.3 مليار دولار حسب تصريح رئيس الحكومة أنذاك أحمد أويحى (Halim, April 2012, p. 256)

كذلك من بين قضايا الفساد الأخرى؛ نجد قضية سوناطراك 3.2.1 حيث عرفت هذه القضية فساد كبير تجسدت مظاهره في عدة صور من بينها، تلقي الرشاوى والاختلاسات والامتيازات غير قانونية ومنح الصفقات إلى شركات أجنبية بطرق غير شرعية، بالاضافة إلى تحويل الأموال إلى الخارج (عادل، 2017/2018، صفحة 301)، كما يمكن التطرق إلى أهم فضيحة فساد التي عرفتها سوناطراك قيامها بعقد صفقات غير قانونية التي مست 275 عقد للشركة خلال المدة ما بين شهر ديسمبر 2009 وشهر فيفري 2010، كما حكمت المحكمة في ماي 2011 على مدير عام لشركة سوناطراك بسنتين سجن نافذة وهذا بسبب تلقي رشاوى مست المال العام، على سبيل المثال فضيحة إيني Eni التي قامت بدفع رشوة تقدر قيمتها بـ: 265 ألف دولار إلى سوناطراك للفوز بالعديد من صفقات التنقيب على النفط في الصحراء الجزائرية، كما ادانت المحكمة الإيطالية يوم 2018/09/19 الشخص فريد بجاوي الوسيط الذي قام بجمع الرشاوي في فضيحة سوناطراك إيني Eni سايبام Saipem كما تم تغريم الشركة حوالي 400 ألف يورو ومصادرة قيمة الرشاوي المقدرة بحوالي 197 مليون يورو لصالح وكالة الضرائب العامة الإيطالية (العربي، 2020أ، صفحة 51.50)، وبالتالي فمن بين الشخصيات المتورطة في فضيحة سوناطراك، نجد وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل

حسب ما أعلن عنه القضاء الإيطالي، وهذا ما أدى بالعدالة الجزائرية إلى إصدار مذكرة التوقيف الدولي بشأنه (العربي، 2021ب، صفحة 162.161)

إلى جانب قضايا فساد الأخرى؛ نجد كذلك قضية الطريق السيار شرق غرب، باعتبارها من أهم قضايا الفساد التي أبانت عن الزبونية التي كانت تعمل بها السلطة السياسية في الجزائر، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي قدر بـ: 7 مليار دولار، والذي ارتفعت تكلفته إلى أكثر من 12 مليار دولار بسبب الفساد، فحسب التحقيقات التي مست المشروع فقد اصبح اكبر فضيحة فساد تورط فيها مسؤولين حكوميين مع مؤسسات أجنبية بوساطة لوبي فرنسي، كما أثبتت أن المؤسسة الصينية (CITIC-CRCC) التي فازت بجزء من مشروع الطريق السيار فقد قامت بتقديم رشاوي لكبار المسؤولين في الجزائر على غرار وزير الأشغال العمومية آنذاك عمار غول (Halim, April 2012, p. 258)، كما تعتبر قضية علي حداد صاحب مجموعة حداد من أبرز قضايا الفساد في الجزائر، باعتباره الذراع المالي للسلطة والمستفيد الأكبر من البرامج التنموية التي اطلقتها السلطة عام 2000 خاصة في مجال الأشغال العمومية، كما تورط مجمعه الإقتصادي الخاص بالأشغال العمومية في العديد من ملفات الفساد التي من بينها استفادته من مبلغ 200 مليار دج أي ما يعادل 2.5 مليار دولار في اطار البرنامج الحكومي لتطوير البنية التحتية. الخ (ليمام، 2016، صفحة 200)

4. خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة على أنها؛ سعت إلى معرفة كيفية توظيف الأنظمة السياسية في الدول الريعية الموارد المالية الناتجة عن متغير الريع البترولي في توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني لمختلف القوى الموجودة داخل المجتمع بهدف تثبيت أركان نظامها التسلطي لتحقيق الاستمرارية في السلطة؛ كما حاولت هذه الدراسة أيضًا تفسير كيف تحولت استراتيجية الاستقطاب الزبوني التي تتبناها الأنظمة السياسية كمدخل للفساد في الدول النفطية، كما تم التركيز في هذه الدراسة البحثية من خلال دراسة على حالة تلك الدول باعتبارها تعتمد في اقتصادها الوطني على المداخيل المتأتية من الريع البترولي وهو ما أثبته القطب القضائي الاقتصادي في الجزائر على سبيل المثال؛

وفي نفس السياق؛ فقد تطرقت هذه الدراسة إلى العديد من المفاهيم المرتبطة بالريع البترولي مثل مفهوم الدولة الريعية والإقتصاد الريعي، بالاضافة إلى دراسة مفهوم الفساد مع ذكر بعض أنواعه، كذلك حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة التي تربط الريع البترولي بالفساد في الدول الريعية، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتجسد تحت مسمي الإستقطاب الزبوني، بحيث أنه كلما قامت الأنظمة السياسية في الدول الريعية بتوسيع استراتيجية الاستقطاب الزبوني لمختلف القوى الاجتماعية من تنظيمات وطبقة أوليغارشية. الخ، كلما أدى ذلك إلى زيادة إنتشار نسبة الفساد في الدول النفطية

وفي الأخير انطلاقًا من دراسة حالة الجزائر بعد عام 1999 في ظل وصول قيادة سياسية جديدة للسلطة، فقد قمنا بتحليل كيفية توظيف السلطة السياسية بعد سنة 1999 مورد الريع البترولي كآلية لتنفيذ استراتيجية الاستقطاب الزبوني لمختلف القوى الموجودة في المجتمع على غرار الطبقة الأوليغارشية المتكونة من رجال المال والأعمال والمقاولين، وكيف تحولت تلك الاستراتيجية القائمة على الاستقطاب الزبوني للطبقة الأوليغارشية مع مرور الوقت كمدخل للفساد المالي والاقتصادي في الجزائر.

وبناء على ما تم ذكره؛ لقد خلصت هذه الدراسة إل مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

1. يُعتبر مورد الريع البترولي من بين الموارد الطبيعية؛ التي تستخدمه بعض الأنظمة السياسية في تنفيذ مختلف استراتيجياتها التي تهدف من ورائها إلى البقاء في السلطة أو استغلال النفوذ من داخل السلطة؛
2. تتجلى علاقة الريع البترولي بالفساد في الدول الريعية في إطار ما يطلق عليه بالاستقطاب الزبوني؛ حيث تقوم الأنظمة السياسية في الدول النفطية باستقطاب مختلف الفواعل الموجودة في المجتمع لكسب دعمهم وتأييدهم للسلطة وعدم معارضتهم لها، مقابل استفادة تلك الفواعل على الريع البترولي ومختلف المشاريع التنموية القائمة؛
3. من بين التوظيفات التي تلجأ إليها بعض الأنظمة السياسية في الدول الريعية، هو استخدام الموارد المالية الناتجة عن متغير الريع البترولي في العديد من الاستراتيجيات على غرار سياسية شراء السلم الإجتماعي والاستقطاب الزبوني، التي تهدف من خلالها الاستمرار في السلطة وبالتالي تثبيت أركان نظامها التسلطي؛
4. إن توظيف مورد الريع البترولي من طرف السلطة السياسية لتلك الدول لتوسيع دائرة الاستقطاب الزبوني لمختلف القوى الإجتماعية خاصة الطبقة الأوليغارشية المتكونة من رجال المال والأعمال والمقاولين، أدى ذلك إلى زيادة نسبة الفساد المالي والاقتصادي فيها، وهذا ما جعل من الاستقطاب الزبوني كمدخل للفساد المالي والإقتصادي لها.

5. قائمة المراجع:

1. Halim, L. M. (April 2012). Detailed Analysis of The Phenomenon of Political Corruption in Algeria: Causes, Repercussions, Reform. Contemporary Arab Affairs University of California Press, 05(02), 252-278.

2. Jacques-Ikama, J. (2013). Comment Partager La Rente Pétrolière? Les Enseignement D'une Expérience Africaine. Paris: Editions Technip.

3. Leca, J., & Yves , S. (1983). Revue Internationale De Sciences Politiques, 04(04), 455.494.

4. Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran. In M. Cook, Studies in Economic History of the Middle East (p. 526). London: oxford University Press.

5. Médard, J. F. (janvier- Mars 2000). Clientélisme Politique Et Corruption. Revue Tiers Monde, 41(161), 75-87.

6. Mohammed, H. (6 juin 2011). La Corruption Politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme. Revue Esprit, 111-135.

7. العربي العربي. (2020أ). الإنتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر. مجلة المستقبل العربي، 42(491)، 60-44.

8. العربي العربي. (2021ب). أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية 1956-2013. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

9. أورابح عادل. (2017/2018). الدولة الريعية وإشكالية الأمن: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية دولية، 366. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر .03

10. بنعودة حورية. (2014). الفساد السياسي أسبابه وأثاره. مجلة البحوث القانونية والسياسية، 01(02)، 218-204.

11. خالد جمعي، و فتحي بولعراس. (2021أ). الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018. مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 05(العدد 02)، الصفحات 170-156.

12. خالد جمعي، و فتحي بولعراس. (2022ب). الريع البترولي وعسر الانتقال الديمقراطي في الجزائر. السياسة العالمية، 06(01)، 705-694.

13. زياد حافظ. (2011). الإقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج. مجلة المستقبل العربي(390)، 150-134.

14. صالح ياسر. (2013). النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة: حالة العراق. بغداد: مؤسسة فريد يريش إيبرت.

15. عبد الرحيم حافظ. (2006). الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،.

16. عبد المجيد محمود عبدالمجيد. (2013). الفساد تعريفه صوره وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى. مصر: درا نهضة مصر للنشر.

17. عبد الوهاب الكيالي، و أخرون. (2011). ، موسوعة السياسة (الإصدار 04، المجلد الجزء الثاني). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

18. كريمة بالهواري. (2015). النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة والتغيير. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، 03(03)، 83-57.

19. لقرع بن علي. (2017/2016). مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي: دراسة مقارنة دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري،، 352. كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، الجزائر.

20. لقرع بن علي. (2018). المجتمع المدني في منطقة الخليج العربي دراسة حالة الكويت. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

21. محمد بن براك الفوزان. (2012). المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.

22. محمد حليم ليمام. (2016). الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

23. محمد صادق اسماعيل. (2014). الفساد الإداري في العالم العربي: مفهومه وأبعاده المختلفة. مصر: المجموعة العربية للنشر والتدريب.

24. نزيه ن الأيوبي. (2010). تضخيم الدولة العربية "السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط". (حسين أمجد، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

25. نصار وليم نجيب. (2016). مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجًا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

26. هاشم الشمري. (2011). الفساد الإداري والمالي وأثاره الإقتصادية والإجتماعية. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.